المقدمة

الحمد لله الذي خلق السمٰوات والأرض، وجعل الظلمات والنور، ثم الذين كفروا بربهم يعدلون، العالِم بما كان، وما هو كائن، وما سيكون، الذي إنما أمرُه إذا أراد شيئًا، أن يقول له: كن، فيكون، الذي يخلق ما يشاء ويختار، ما كان لهم الخيرة، عما يُشركون، وهو الله لا إلٰه إلا هو، له الحمد في الأولى والآخرة، وله الحُكم وإليه تُرجعون.

أما بعد:

فإن من المعلوم ضرورة أن مفهوم العبادة من أهم المفاهيم التي يقوم عليها دين الإسلام، بل هو المفهوم المركزي الذي تتفرع عنه كل معالم الدين، فالدين لم يقم إلا لأجل أن يحقق مفهوم العبادة الصحيحة عند الناس، والله تعالى لم يرسل الرسل إلا لأجل أن يدعوا الناس إلى العبادة المستقيمة ويحذروهم من العبادة الباطلة، كما قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ﴾ [النحل: ٣٦].

لا جرم أن مفهوم العبادة دعوة وتصحيحًا وتدليلًا، يمثل مقصد بعثة الرسل وأساس دعوتهم ومنتهى أعمالهم وغاية جهادهم وقطب الرحى في حياتهم والفكرة التي حولها يدندنون، ومنها يقصدون وإليها يرجعون، وفيها يبذلون.

فالعبادة لله تعالى هي أول الدين وآخره، وظاهره وباطنه، وجوهره ولبّه، فلا يقوم الدين إلا بها ولا يستقيم بنيانه إلا بوجودها، ولا يشتد عوده إلا بصلاحها.

ولأجل هذه المعاني أضحى مفهوم العبادة مفهومًا جليلًا، بالغ الأهمية، إدراك الحق فيه مقصد نبيل وشرف عظيم، والوقوع في الغلط فيه انحراف كبير وخطأ جسيم، يؤدي إلى ضياع معالم الدين وهتك مميزاته وشعائره.

وقد وقع خلاف واسع بين المتأخرين في تحديد مفهوم العبادة، وطال الجدل بينهم في بيان محدداته، وأضحى كل فريق يجتهد في تصحيح قوله وتثبيته.

وترتّب على ذلك الخلاف آثار جسيمة في أبواب التكفير والتبديع وغيرهما، فطفق كثير من المتأخرين يخرج أعمالًا كثيرة من مفهوم العبادة، ويحكم بأن صرفها لغير الله ليس شركًا مخرجًا من الملة، فانتقلت بعض الأفعال الشركية من دائرة الشرك إلى دائرة البدعة أو الإباحة، ولم تعد إلا مجرد بدع محرمة لا توجب كفرًا ولا شركًا، أو مجرد أعمال مباحة لا ثواب ولا عقاب في تركها ولا فعلها.

وطفق فريق آخر يوسع مفهوم العبادة، فيدخل فيه أعمالًا ليست من العبادة أو ليست عبادة في كل صورها وأحوالها، فأضحى يحكم على كثير من المسلمين بأنهم واقعون في الشرك، وهم ليسوا كذلك.

فكان لا بد من الخوض في غمار هذه القضية وتحديد القول الصحيح فيها، وجمع أدلتها وبنائها بطريقة مستقيمة، والكشف عن القول الباطل فيها، وبيان مواضع الخلل فيه، ورصد الأدلة التي يعتمد عليها القائلون فيها وبيان مواضع الغلط فيها[1].

وقد تأسس هيكل البحث على تمهيد ومبحثين، وخاتمة:

---

(١) لا بد من التنبيه على أن البحث هنا منحصر في تحديد المناطات المؤثرة في الفعل، وليس له تعلق بالحكم على المعينين بالكفر أو بالإسلام، فهذه مسألة أخرى أفردت لها بحثًا منشورًا بعنوان: إشكالية الإعذار بالجهل في البحث العقدي، وقررت فيه أن من وقع في الشرك من المسلمين جاهلًا أو متأولًا فهو معذور لا يرفع عنه وصف الإسلام ولا اسمه.

أما **التمهيد**: فذكرت فيه مسائل تزيد من ضبط مسار البحث وتكشف عن محله ومنهجيته، فذكرت فيه تحرير موضع البحث، والعلاقة بين توحيد الربوبية والألوهية، والعلاقة بين الانحراف في الربوبية وبين اعتقاد الربوبية في المخلوق، وبيّنت حقيقة شرك العرب، ومنزلته في الاستدلال على مفهوم العبادة.

وأما **المبحث الأول**: فقد خصصته لبيان حقيقة العبادة كما تدل عليه النصوص الشرعية الصحيحة، فذكرت الحد الجامع المانع له، وأوضحت محترزاته وقيوده، ثم ذكرت الأدلة الشرعية الدالة على صحة ذلك الحد، وأجبت عن الاعتراضات الواردة على كل دليل.

وأما **المبحث الثاني**: فقد خصصته لبيان مفهوم العبادة عند المخالفين، فذكرت حقيقة قولهم وما يترتب عليه من آثار، ثم بيّنت الأوجه الكلية الدالة على بطلانه، وجمعت أصول الأدلة التي استدلوا بها وأجبت عنها وكشفت ما فيها من أغلاط في الفهم والاستدلال.

وأما **الخاتمة**: فأذكر فيها خلاصات الأفكار التي قام عليها البحث وسعى إلى تقريرها، وتمثل لبناته الأساسية التي يرتكز عليها وينطلق منها في البناء والحجاج.

وقبل الولوج في غمار البحث لا بد أن أعلن الشكر الكبير لعدد من الفضلاء الذين تكرموا بقراءة هذا البحث قبل نشره، وقد أضفوا عليه كثيرًا من الملاحظات والتحسينات التي زانت أرجاءه، وشدّت من عضده، وكان لما قدموه من أفكار أثر كبير في عدد من مواضعه، فأسأل الله تعالى أن يثيبهم على صنيعهم وأن يجزيهم خير الجزاء.

وأخص بالشكر والدعاء الفاضل بسام زوادي ـ باحث مهتم بمقارنة الأديان والطوائف ـ فقد كان متابعًا للبحث وسائلًا عنه منذ أول الشروع فيه، وأفادني بكثير من الروابط والأفكار والمراجعات.

وأسأل الله تعالى أن يجعل هذا البحث خالصًا لوجهه الكريم، نافعًا للمسلمين، وأسأله سبحانه أن يغفر الزلل ويعفو عن النقص والتقصير والخلل.

د. سلطان بن عبد الرحمٰن العميري
جامعة أم القرى ـ قسم العقيدة
مكة المكرمة حرسها الله
Soltsn866@hotmail.com

التمهيد

تحرير موضوع البحث:

تقوم فكرة البحث الأساسية على تحرير مفهوم العبادة وما يتبعه من مفهوم الشرك، فهو لا يقصد إلى التتبع الاستقرائي للمسائل التفصيلية المندرجة ضمن ذينك المفهومين، وإنما غرضه مقتصر فقط على الجواب عن سؤال: ما المحددات الأساسية التي يقوم عليها مفهوم العبادة؟ ومتى يكون الإنسان متصفًا بصفة العبادة والتنسك؟ ومتى لا يكون؟[1].

لا جرم أن مفهوم العبادة يُعدُّ من أكثر المفاهيم الشرعية التي خاض العلماء في بيانها وتوضيحها، وقد بلغت قدرًا كبيرًا من الكثرة، والمتأمل فيما ذكروه يجد أن تلك التعريفات تناولت العبادة من جهتين:

الأولى: من جهة حقيقتها في نفسها وما يمثل جوهرها وماهيتها.

والثانية: ما تتحقق به من الأعمال الظاهرة والباطنة.

والذي يهمنا في هذا البحث هو مفهوم العبادة من الجهة الأولى ـ أعني:

---

(١) لا بد من التنبيه على أن هناك فرقًا بين مقامين: مقام تحديد حقيقة العبادة وقيودها الأساسية وبين مقام تعريف العبادة، والخلاف الجوهري بين المتأخرين إنما هو في المقام الأول وليس في المقام الثاني، وذلك أن مقام التعريف راجع إلى أمور فنية لفظية، فالوصول إلى تحديد حقيقة العبادة وضبط قيودها لا يعني بالضرورة الوصول إلى صياغة تعريف جامع مانع، وعدم تحديد صياغة دقيقة لتعريف العبادة لا يعني بطلان ما أثبت من قيودها بناءً على دلالة النصوص الشرعية.

حقيقتها وجوهرها الأساس ـ ويعد مفهوم العبادة بهذا الاعتبار من أخطر المفاهيم التي وقع بسبب الاضطراب فيه وعدم تحرير محدداته وقيوده كثير من الأغلاط والانحرافات في باب التكفير وباب الانحلال من الشرع عند المتأخرين، وقد تواردت مقالات كثيرة من العلماء المتأخرين على تأكيد هذا المعنى.

وفي بيانه يقول المعلمي: «إني تدبرت الخلاف المستطير بين الأمة في القرون المتأخرة في شأن الاستغاثة بالصالحين الموتى، وتعظيم قبورهم ومشاهدهم وتعظيم بعض المشايخ الأحياء، وزعم بعض الأمة في كثير من ذلك أنه شرك، وبعضها أنه بدعة، وبعضها أنه من الحق، ورأيت كثيرًا من الناس قد وقعوا في تعظيم الكواكب والروحانيات والجن ما يطول شرحه، وبعضه موجود في كتب التنجيم والتعزيم، كشمس المعارف وغيره، وعلمت أن مسلمًا من المسلمين لا يقدم على ما يعلم أنه شرك، ولا على تكفير ما يعلم أنه غير كافر، ولكنه وقع الاختلاف في حقيقة الشرك، فنظرت في حقيقة الشرك فإذا هو بالاتفاق اتخاذ غير الله ﷻ إلهًا من دونه، أو عبادة غير الله ﷻ، فاتجه النظر إلى معنى الإله والعبادة، فإذا فيه اشتباه شديد...، فعلمت أن ذلك الاشتباه هو سبب الخلاف»[1].

ومع كثرة الحدود التي عُرِّفت بها العبادة إلا أنها في مجملها ترجع إلى قولين أساسيين:

القول الأول: أن حقيقة العبادة وجوهرها يرجع إلى معان قلبية مخصوصة وهي غاية الحب ونهاية الذل والتعظيم، وما يلزم عن ذلك من الأعمال الظاهرة، فكل من تحققت فيه هذه الحقيقة المركبة فقد تحقق فيه وصف العبادة والتنسك.

ويكون معنى التوحيد في العبادة على هذا التعريف: إفراد الله تعالى بغاية الحب ونهاية التعظيم والتذلل وبكل ما يستلزم ذلك من الأقوال والأعمال الظاهرة والباطنة.

ويكون معنى الشرك في العبادة صرف غاية الذل ونهاية الخضوع لمخلوق من المخلوقات، سواء اعتُقِد فيه شيء من الربوبية أو لم يُعْتقَد.

---

(١) رفع الاشتباه عن معنى الإله ـ ضمن آثار المعلمي ـ (١/ ٣).

القول الثاني: أن حقيقة العبادة وجوهرها ترجع إلى اعتقاد معاني الربوبية، وهي الخلق والملك والتدبير والكمال المطلق، وما يتبع ذلك من الخضوع والتذلل، فكل من تحقق فيه اعتقاد هذه الأمور فقد تحقق فيه وصف العبادة والتنسك.

ويكون معنى التوحيد في العبادة على هذا التعريف: إفراد الله تعالى بالخضوع والتذلل مع اعتقاد الربوبية.

ويكون معنى الشرك في العبادة صرف شيء من الخضوع والذل لمخلوق مع اعتقاد الربوبية فيه.

وتندرج ضمن كل قول تفاصيل عديدة سيأتي التعريج عليها عند الحديث عن كل قول بخصوصه.

وقد احتدمت الصراعات بين المتأخرين والمعاصرين حول هذين القولين وطال الجدل بينهم، وطفق كل فريق يسعى إلى جمع ما يراه دليلًا مؤيدًا لقوله من نصوص الشريعة ومن الأخبار التاريخية وغيرها.

وسأحرص في هذا البحث على تتبع أصول الأدلة المعتمدة في كلا القولين وعلى تثبيت الصحيح منها والكشف عن الاستدلالات الخاطئة، وسنعقد لكل قول مبحثًا خاصًا في دراسته وتحديد أدلته ومناقشتها.

العلاقة بين توحيدي الألوهية وتوحيد الربوبية:

تحديد العلاقة بين توحيد الألوهية وتوحيد الربوبية لله تعالى يختلف باختلاف الموقف من تعريف العبادة، فكل طائفة تحدد العلاقة بينهما بناءً على ما يقتضيه قولها.

أما على القول الأول فإن العلاقة بين توحيد الألوهية والربوبية علاقة تلازم وتضمن، وفي بيان هذا التلازم بنوعيه يقول ابن تيمية: «الإلٰهية تتضمن الربوبية؛ والربوبية تستلزم الإلٰهية؛ فإن أحدهما إذا تضمن الآخر عند الانفراد لم يمنع أن يختص بمعناه عند الاقتران كما في قوله: ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلنَّاسِ ۝١ مَلِكِ ٱلنَّاسِ ۝٢ إِلَٰهِ ٱلنَّاسِ ۝٣﴾ وفي قوله: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٢﴾ فجمع بين الاسمين»[1].

---

(١) مجموع الفتاوى (١٠/ ٢٨٤).

أما التلازم فمعناه: أن الإقرار بربوبية الله تعالى يستلزم الإقرار بأنه المعبود وحده سبحانه؛ لأنه لا يستحق أن يعبد إلا الخالق الرازق المدبر، فإذا لم يتحقق اللازم وهو إفراد الله بالعبادة فإن ذلك دليل على انتفاء الملزوم أو نقصه وانخرامه.

فكل من أشرك في العبادة فلا بد أن يكون منحرفًا في الربوبية إما باعتقاد باطل فيها وإما بنقص أو خلل في الإيمان بها، فلا يوجد عند المشرك في العبادة توحيد صحيح مستقيم في الربوبية، إذ لو كان عنده توحيد صحيح في الربوبية لما وقع في الشرك في العبادة.

وأما التضمن فمعناه: أن الإقرار بألوهية الله وتفرده باستحقاق العبادة يتضمن بالضرورة الإقرار بأنه المتفرد بالاتصاف بمعاني الربوبية الموجبة للعبودية، فمن أفرد الله بالعبادة إفرادًا مستقيمًا فهو في الحقيقة قد أفرده سبحانه في الربوبية، ومن عَبَدَ الله ولم يقر له بالتفرد في الربوبية فعبادته باطلة كاسدة، فلا يكون المرء مسلمًا صحيح العبادة حتى يؤمن بربوبية الله تعالى وتفرده بها.

وأنت ترى أن هذا التوضيح لا يستلزم القول بأن توحيد الربوبية يمكن أن يتحقق كاملًا من غير أن يتحقق توحيد الألوهية، بل فيه التصريح بنقيض ذلك، فانعدام توحيد الألوهية أو انخرامه دليل على حدوث الانحراف في توحيد الربوبية إما في أصله أو في صحته وكماله، وانعدام توحيد الربوبية يوجب انعدام توحيد الألوهية، وفي هذا المعنى يقول ابن تيمية في استدلاله على ضرورة توحيد الله: «المتحركات لا بد لها من حركة إرادية ولا بد للإرادة من مراد لنفسه وذلك هو الإله والمخلوق يمتنع أن يكون مرادًا لنفسه كما يمتنع أن يكون فاعلًا بنفسه؛ فإذا امتنع أن يكون فاعلان بأنفسهما امتنع أن يكون مرادان بأنفسهما، وأيضًا فالإله الذي هو المراد لنفسه ـ إن لم يكن ربًّا ـ امتنع أن يكون معبودًا لنفسه ومن لا يكون ربًّا خالقًا لا يكون مدعوًّا مطلوبًا منه مرادًا لغيره؛ فلأن لا يكون معبودًا مرادًا لنفسه من باب الأولى فإثبات الإلٰهية يوجب إثبات الربوبية ونفي الربوبية يوجب نفي الإلٰهية؛ إذ الإلٰهية هي الغاية

وهي مستلزمة للبداية كاستلزام العلة الغائية للفاعلية»[1].

وأما العلاقة بين نوعي التوحيد بناء على قول من يشترط الربوبية في العبادة فهي علاقة ترادف وتطابق عند كثير من القائلين به؛ أي: أنه لا فرق بين توحيد الربوبية وتوحيد الألوهية فمن أقرَّ بأحدهما أقر بالآخر، ومن أنكر أحدهما أنكر الآخر، وقد صرح عدد من المتأخرين بهذا القول، يقول علوي الحداد: «توحيد الألوهية داخل في عموم توحيد الربوبية، بدليل أن الله تعالى لما أخذ الميثاق على ذرية آدم، خاطبهم الله تعالى بقوله: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ﴾ [الأعراف: ١٧٢] ولم يقل بإلهكم، فاكتفى منهم بتوحيد الربوبية، ومن المعلوم أن من أقر له بالربوبية فقد أقر له بالألوهية، إذ ليس الرب غير الإله بل هو الإله بعينه»[2]، ويقول أحمد زيني دحلان: «من المعلوم أن من أقر لله بالربوبية فقد أقر له بالألوهية؛ إذ ليس الرب غير الإله، بل هو الإله بعينه»[3].

وقد طال الجدل كثيرًا بين المختلفين في هذه القضية وجمع كل فريق منهم من الأدلة ما يراه مؤيدًا لموقفه، وحل الخلاف فيها مرتبط بشكل أساسي بحل الخلاف في مفهوم العبادة، فالمختلفون فيها إنما حرصوا على تثبيت قولهم في هذه القضية ليؤيدوا قولهم في مفهوم العبادة، ولأجل هذا سنذكر أدلتهم التي استدلوا بها على العلاقة بين الألوهية والربوبية في سياق الحديث عن أدلة مفهوم العبادة إن شاء الله تعالى.

العلاقة بين الانحراف في الربوبية واعتقاد الربوبية في المخلوق:

إذا ثبت أن ثمة تلازمًا ظاهرًا بين الانحراف في توحيد الألوهية وتوحيد الربوبية، فإن هذا لا يعني أن ذلك الانحراف لا بد أن يكون باعتقاد معنى من معاني الربوبية في المخلوق على جهة الاستقلال أو التأثير في قدرة الله وإرادته.

---

(١) المرجع السابق (٢/ ٣٧).

(٢) مصباح الأنام (ص١٧)، بواسطة: دعاوى المناوئين (ص٣٩٦).

(٣) الدرر السنية في الرد على الوهابية (ص٤٠).

فثمة فرق بين قولنا: الشرك في الألوهية لا بد أن يصحبه انحراف في الربوبية، وبين قولنا: الشرك في الألوهية لا بد أن يصحبه اعتقاد الربوبية في المخلوق، فالانحراف في الربوبية معنى أوسع من مجرد أن يعتقد المرء في مخلوق أنه متصف بصفة من صفات الربوبية استقلالًا أو تأثيرًا في قدرة الله، فالانحراف في الربوبية قد يكون بالانتقاص من عظمة الله تعالى أو الانتقاص من كمال علمه ورحمته أو القدح في كماله المطلق.

فكما أن الشرك قد يكون بتشبيه المخلوق بالله تعالى، وإعطائه شيئًا من صفات الربوبية، فكذلك قد يقع بتشبيه الله تعالى بالمخلوق، ووضع تراتيب وأوضاع تجعل التعامل مع الله تعالى كالتعامل مع البشر، ومن أشهر الأمثلة الدالة على ذلك اتخاذ الشفعاء في بعض صوره.

فمن اتخذ وسائط بينه وبين الله تعالى يعبدهم ويتقرب إليهم ويجعلهم شفعاء له عند الله تعالى لصلاحهم وقربهم منه سبحانه بحجة أنه كثير الذنوب وأن حاله لا يؤهله لأن يعبد ويدعو الله مباشرة بغير واسطة، وزعم أن الله يقبل شفاعة الصالحين لصلاحهم وحبه لهم[1]، فهذا المرء لم يجعل المخلوق متصفًا بمعنى من معاني الربوبية ولم يجعل شفاعة الصالحين ملزمة لله تعالى، ومع ذلك فصنيعه يتضمن القدح في مقام الربوبية، حيث توهم أن الله تعالى لا يرحمه ولا يغفر له لكثرة ذنوبه، وأنه يحتاج إلى من يتوسط له عند الله تعالى.

فثبت بذلك أن لا تلازم بين القول بأن الشرك في الألوهية لا بد أن يصحبه انتقاص في مقام الربوبية وبين القول بأن الشرك في الألوهية لا بد أن يكون مقيدًا باعتقاد معنى من معاني الربوبية في المخلوق.

ومن أعظم صور الغلط عند بعض الخائضين المعاصرين الذين تكلموا في مفهوم الشرك: الخلط بين معنى التنقص لمقام الربوبية وبين نسبة الربوبية إلى المخلوق.

---

(١) هناك فرق بين صورتين: **الأولى**: من يصلي للشافع الصالح ويذبح له ليشفع له عنه الله، وبين من يسأل الشافع الصالح أن يشفع له عند الله من غير أن يصلي له أو يذبح، وحديثنا هنا عن الصورة الأولى، وأما **الثانية** فلم نتعرض لها في بحثنا.

فلا شك أن الشرك في كل صوره يتضمن التنقص من مقام الربوبية، فلا يوجد شرك مهما كان نوعه وسببه إلا وهو في حقيقة أمره يتضمن التنقص من مقام الله تعالى.

ولكن ذلك لا يستلزم نسبة معنى من معاني الربوبية إلى المخلوق، فقد ينتقص الإنسان من مقام الله تعالى من غير أن يدعي أن مخلوقًا ما يتصف بالربوبية، كما تقدم بيانه في المثال السابق.

ولكن هذا الفرق التبس على عدد من المعاصرين، فحين وجدوا أن الشرك لا يكون إلا بالتنقص من مقام الربوبية توهموا أن ذلك يعني نسبة الربوبية أو شيء منها إلى المخلوق، فانتهوا إلى أن صرف ما ظاهره العبادة لغير الله لا يكون شركًا إلا باعتقاد معنى من معاني الربوبية في المخلوق، وهذا خلل ظاهر في الفهم والبناء.

حقيقة شرك العرب:

من المتفق عليه بين المؤرخين أن العرب لم يكونوا متفقين على دين واحد، وإنما كانوا أحزابًا مختلفة وأديانًا متنوعة[1]، ومع ذلك فلا شك أن العرب في الجاهلية كانوا مشركين في عبادة الله تعالى، وأما فيما يتعلق بربوبية الله فإن الأصل المشهور أن أكثرهم ـ ومنهم قريش ـ يقر بأصوله الكلية، كالخلق والملك والتدبير، ونصَّ على هذا المعنى عدد من العلماء، من لدن الصحابة ومن جاء بعدهم.

فقد قال ابن عباس في تفسير قوله تعالى: «﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُم بِاللَّهِ﴾: من إيمانهم إذا قيل لهم: من خلق السماء؟ ومن خلق الأرض؟ ومن خلق الجبال؟ قالوا: الله، وهم مشركون»[2]، وقال أيضًا: «قوله: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُم بِاللَّهِ إِلَّا وَهُم مُّشْرِكُونَ ﴿١٠٦﴾﴾ [يوسف: ١٠٦]؛ يعني: النصارى يقول: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾ [لقمان: ٢٥]، ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم

(١) انظر: مروج الذهب، المسعودي (٢/١٢٦)، والمفصل في تاريخ العرب، جواد علي (١١/ ٥ ـ ٨٢).

(٢) جامع البيان في تأويل آي القرآن (١٣/ ٣٧٣).

مَّنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ﴾ [الزخرف: ٨٧] ولئن سألتهم من يرزقكم من السماء والأرض؟ ليقولن الله، وهم مع ذلك يشركون به، ويعبدون غيره، ويسجدون للأنداد دونه»[١].

وقال النضر بن عربي في قوله: «﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُم بِٱللَّهِ إِلَّا وَهُم مُّشْرِكُونَ ﴿١٠٦﴾﴾ [يوسف: ١٠٦] قال: فمن إيمانهم أن يقال لهم: من ربكم؟ فيقولون: الله. ومن يدبر السمٰوات والأرض؟ فيقولون: الله. ومن يرسل عليهم المطر؟ فيقولون: الله. ومن ينبت الأرض؟ فيقولون: الله. ثم هم بعد ذلك مشركون، فيقولون: إن لله ولدًا، ويقولون: ثالث ثلاثة»[٢].

وهذا القول يدل على أن المشركين كانوا يقرون بأصول الربوبية من حيث الأصل، ولكن بعضهم انحرف فيه فادعى أن لله تعالى ولدًا وأن بعض المخلوقات تتصف بالربوبية.

ومن نصَّ على ذلك: مقاتل بن سليمان، حيث يقول: «﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم﴾؛ يعني: كفار مكة ﴿مَّن نَّزَّلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً﴾؛ يعني: المطر ﴿فَأَحْيَا بِهِ ٱلْأَرْضَ مِنۢ بَعْدِ مَوْتِهَا لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ﴾ يفعل ذلك قل الحمد لله بإقرارهم بذلك ﴿بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ ﴿٦٣﴾﴾ [العنكبوت: ٦٣] بتوحيد ربهم وهم مقرون بأن الله ﷻ خلق الأشياء كلها وحده»[٣].

ويقول يحيى بن سلام: «﴿قُلْ مَن رَّبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ ٱلسَّبْعِ وَرَبُّ ٱلْعَرْشِ ٱلْعَظِيمِ ﴿٨٦﴾ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ﴾ فإذا قالوا ذلك فـ ﴿قُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ ﴿٨٧﴾﴾ [المؤمنو: ٨٦، ٨٧] وأنتم تقرون أن الله خالق هذه الأشياء وربها، وقد كان مشركو العرب يقرون بهذا»[٤].

وأما ابن جرير، فإنه كرر القول كثيرًا بأن كفار العرب كانوا مقرين

---

(١) المرجع السابق (١٣/ ٣٧٥).

(٢) ابن أبي حاتم في تفسيره رقم (١٢٠٣٧).

(٣) تفسير مقاتل بن سليمان (٣/ ٣٨٩).

(٤) تفسير يحيى بن سلام (١/ ٤١٣).

بكون الله تعالى خالقًا رازقًا مدبرًا في تفسيره، ويقول في موضع منه: «الله جلَّ ثناؤه قد أخبر في كتابه عنها أنها كانت تقر بوحدانيته، غير أنها كانت تشرك في عبادته ما كانت تشرك فيها، فقال جلَّ ثناؤه: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ﴾، وقال: ﴿قُلْ مَن يَرْزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ أَمَّن يَمْلِكُ ٱلسَّمْعَ وَٱلْأَبْصَٰرَ وَمَن يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ ٱلْمَيِّتَ مِنَ ٱلْحَىِّ وَمَن يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ ۚ فَسَيَقُولُونَ ٱللَّهُ ۚ فَقُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ ﴿٣١﴾﴾ [يونس: ٣١]. فالذي هو أولى بتأويل قوله: ﴿وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٣٢﴾﴾ إذ كان ما كان عند العرب من العلم بوحدانية الله، وأنه مبدع الخلق وخالقهم ورازقهم، نظير الذي كان من ذلك عند أهل الكتابين»[1].

ويقول ابن أبي زمنين: «﴿قُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ ﴿٨٧﴾﴾ وأنتم تقرون أن الله خالق هذه الأشياء وربها، وقد كان مشركو العرب يقرون بهذا»[2].

ويقول ابن عطية: «ثم عدد بعد ذلك نوعا آخر من كفرهم وذلك أنهم مع اتخاذهم آلهة كانوا يقرون بالله تعالى هو الخالق الرازق إلا أنه قال بعضهم: اتخذ الملائكة بنات»[3].

ويقول القرطبي مؤكدًا المعنى السابق: «قوله تعالى: ﴿أَرَءَيْتَ مَنِ ٱتَّخَذَ إِلَٰهَهُۥ هَوَىٰهُ﴾ [الفرقان: ٤٣] عجب نبيه ﷺ من إضمارهم على الشرك وإصرارهم عليه مع إقرارهم بأنه خالقهم ورازقهم، ثم يعمد إلى حجر يعبده من غير حجة. قال الكلبي وغيره: كانت العرب إذا هوي الرجل منهم شيئًا عبده من دون الله»[4].

ويقول الواحدي: «قوله تعالى: ﴿قُلْ مَن رَّبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ قُلِ ٱللَّهُ﴾ الآية [الرعد: ١٦]، السؤال والجواب جاء من ناحية واحدة، كقوله تعالى: ﴿قُلْ هَلْ مِن شُرَكَآئِكُم مَّن يَبْدَؤُا۟ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ ۚ قُلِ ٱللَّهُ يَبْدَؤُا۟ ٱلْخَلْقَ﴾ [يونس: ٣٤] الآية، وذلك أن الكفار لا ينكرون أن الله خالق السمٰوات والأرض والمخلوقات،

---

(١) جامع البيان في تأويل آي القرآن (١/ ٣٩٢).

(٢) تفسير القرآن العزيز (٣/ ٢٠٨).

(٣) المحرر الوجيز (١٠/ ١٣٩).

(٤) الجامع لأحكام القرآن (١٣/ ٣٥).

لقوله: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ﴾ [الزخرف: ٨٧]، وقوله تعالى: ﴿قُلْ مَن يَرْزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [يونس: ٣١] إلى قوله: ﴿فَسَيَقُولُونَ ٱللَّهُ﴾، فإذا أجاب النبي ﷺ عن هذا السؤال بقوله: الله، لم ينكروا هم ذلك، ويصير كأنهم قالوا ذلك»[(١)]، وذكره لآيات سورة يونس يدل على أنه يرى أن إقرار المشركين ليس خاصًا بالخلق فقط بل يشمل الرزق والتدبير لأن هذه الأمور مذكورة فيها.

ويؤكد النيسابوري هذا المعنى فيقول: «ثم عجب أهل العجب من حال المشركين من أهل مكة وغيرهم لم يعبدوا الله مخلصين مع علمهم بأنه خالقهم ورازقهم، فكيف يصرفون عن توحيد الله؟»[(٢)].

وذكر الشهرستاني أن العرب كانوا أصنافًا في عقائدهم، ثم قال: «وصنف منهم أقروا بالخالق وابتداء الخلق ونوع من الإعادة وأنكروا الرسل وعبدوا الأصنام وزعموا أنهم شفعاؤهم عند الله في الدار الآخرة وحجوا إليها ونحروا لها الهدايا وقربوا القرابين وتقربوا إليها بالمناسك والمشاعر وأحلوا وحرموا وهم الدهماء من العرب إلا شرذمة منهم»[(٣)].

وأما الزركشي فإنه بيَّن أن قوله تعالى: ﴿قُلْ مَن يَرْزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ أَمَّن يَمْلِكُ ٱلسَّمْعَ وَٱلْأَبْصَٰرَ وَمَن يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ ٱلْمَيِّتَ مِنَ ٱلْحَىِّ وَمَن يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ ۚ فَسَيَقُولُونَ ٱللَّهُ ۚ فَقُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ ﴿٣١﴾﴾ [يونس: ٣١] سيق «للاحتجاج عليهم بما أقروا به من كونه تعالى هو رازقهم ومالك أسماعهم وأبصارهم ومدبر أمورهم بأن يخرج الحي من الميت ويخرج الميت من الحي فلما كانوا مقرين بهذا كله حسن الاحتجاج به عليهم إذ فاعل هذا هو الله الذي لا إله غيره فكيف تعبدون معه غيره؟! ولهذا قال بعده: ﴿فَسَيَقُولُونَ ٱللَّهُ﴾؛ أي: هم يقرون به ولا يجحدونه»[(٤)].

---

(١) البسيط (١٢/ ٣٢٩)، وانظر: (١٨/ ٣٦١).

(٢) غرائب القرآن (٥/ ٣٩٥).

(٣) الملل والنحل (٢/ ٥٨٣).

(٤) البرهان في علوم القرآن (٤/ ٩).

ويقول أبو المعين النسفي: «المشرك عند أهل الإسلام نوعان: أحدهما: مشرك يثبت لله تعالى شريكًا في تخليق العالم وهم المجوس، فيكون ما هو مخلوق لله تعالى من الخيرات غير ما هو مخلوق شريكه وما هو مخلوق شريكه من الشرور والقبائح غير ما هو مخلوق لله تعالى. والآخر: من يثبت لله شريكًا في استحقاق العبادة دون التخليق وهم عبدة الأصنام، فإنك إن سألتهم من خلق السماوات والأرض؟ ليقولن الله غير أنهم يعبدون الأصنام كما يعبدون الصانع»[1].

ويقول ابن الجوزي: «قوله تعالى: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم﴾ [الزخرف: ٨٧]؛ يعني: كفار مكة، وكانوا يقرون بأنه الخالق والرازق، وإنما أمره أن يقول الحمد لله على إقرارهم؛ لأن ذلك يلزمهم الحجة، فيوجب عليهم التوحيد، بل أكثرهم لا يعقلون توحيد الله مع إقرارهم بأنه الخالق»[2].

ويذكر ابن تيمية أن مشركي العرب كانوا مقرين بأن الله هو المتفرد بالخلق والتدبير، وأن شركهم أنواع، وكثير منه خارج عن نسبة الربوبية إلى المخلوق، وكلامه في هذه المعاني كثير، ومن ذلك قوله: «مشركو العرب، لم يكونوا يعتقدون أن المخلوقات، كالملائكة، والأنبياء، والشمس، والقمر، أو الكواكب، وتماثيلهم، شاركت الرب في خلق العالم، بل كانوا معترفين بأن الله خلق ذلك وحده، كما أخبر الله عنهم في غير موضع... والمقصود هنا التنبيه على أن الشرك أنواع: فنوع منه يتخذونهم شفعاء يطلبون منهم الشفاعة والدعاء من الموتى والغائبين، ومن تماثيلهم، ونوع يتقربون بهم إلى الله، ونوع يحبونهم لا لشيء، بل كما قال الله تعالى: ﴿أَفَرَءَيْتَ مَنِ ٱتَّخَذَ إِلَٰهَهُۥ هَوَىٰهُ﴾ [الجاثية: ٢٣] يهوى أحدهم شيئًا فيتخذه إلٰهًا من غير أن يقصد منه نفعا ولا ضرا، كما يحصل لأهل الغي هوى في أمور لا تنفعهم...

وهذه الأنواع الثلاثة كانت في مشركي العرب وغيرهم ممن يقر بأن الله خالق السمٰوات والأرض، وأنهما محدثتان، ليستا قديمتين»[3].

---

(١) تبصرة الأدلة (٢/ ٦٧٤).

(٢) زاد المسير (٦/ ٢٨٣).

(٣) قاعدة عظيمة في الفرق بين عبادات أهل الإسلام والإيمان وعبادات أهل الشرك والنفاق (ص١٣٤ ـ ١٣٥).

وأما ابن الحفيد، فإنه ينسب إلى الأشاعرة بأنهم يرون أن أهل الشرك كانوا مقرين بالربوبية وأن أصنامهم لا تتصف بصفات الإله، وفي هذا يقول: «قال الأشاعرة: الوثنية من الكفرة لا يقولون بوجود إلهين واجبي الوجود، ولا يصفون الأوثان بصفات الإلهية، وإن أطلقوا عليها الآلهة، بل اتخذوها على أنها تماثيل الأنبياء أو الزهاد أو الملائكة أو الكواكب، واشتغلوا بتعظيمها على وجه العبادة؛ توصلًا بها إلى ما هو إله حقيقة»[1]، ثم أشار إلى أن المشركين كانت لديهم مشكلة في تحقيق تعظيم الله وإجلاله في الربوبية.

ويقول السويدي: «وأما غيرهما ـ الثنوية وبعض المجوس ـ من سائر فرق الكفر والشرك فقد اتفقوا على أن خالق العالم ورازقهم ومدبر أمرهم ونافعهم وضارهم ومجيرهم واحد، لا رب ولا خالق ولا رازق ولا مدبر ولا نافع ولا ضار ولا مجير غيره، كما قال تعالى: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ قُلِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴿٢٥﴾﴾ [لقمان: ٢٥]، وقوله: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ فَأَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ ﴿٨٧﴾﴾ [الزخرف: ٨٧]، وقوله: ﴿قُل لِّمَنِ ٱلْأَرْضُ وَمَن فِيهَآ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٨٤﴾ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ﴿٨٥﴾﴾ [المؤمنون: ٨٤، ٨٥]، وقوله: ﴿قُلْ مَن يَرْزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ أَمَّن يَمْلِكُ ٱلسَّمْعَ وَٱلْأَبْصَٰرَ وَمَن يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ ٱلْمَيِّتَ مِنَ ٱلْحَىِّ وَمَن يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ ۚ فَسَيَقُولُونَ ٱللَّهُ ۚ فَقُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ ﴿٣١﴾﴾ [يونس: ٣١]»[2].

ويقول الطاهر بن عاشور عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿ٱلْحَىُّ ٱلْقَيُّومُ ۚ﴾: «والمقصود إثبات عموم العلم له وكمال الحياة وإبطالُ إلاهية أصنام المشركين؛ لأن المشركين كانوا يعترفون بأن مدبّر الكون هو الله تعالى، وإنّما جعلوا آلهتهم شفعاء وشركاء ومقتسمين أمور القبائل»[3].

بل إن هذا القول يقر به بعض الفلاسفة، يقول علاء الدين الطوسي: «وأما الوثنية؛ أي: عبدة الأوثان، وهي الأصنام، فهم وإن سُموا عبدة لها بناء

---

(١) الدر النضيد من مجموعة ابن الحفيد (ص١٧٠).

(٢) العقد الثمين (ص٦٦).

(٣) التحرير والتنوير (٣/١٩).

على تسميتهم إياها آلهة، وغاية تعظيمهم لها، لكنهم لا يعتقدون فيها استحقاق العبادة وصفات الألوهية، بل يزعمون أنها شافعة نافعة لهم عند الإله الحقيقي، فلهذا يعظمونها ويتذللون عندها»[1].

ويقول إخوان الصفا: «القوم الذين بعث إليهم النبي عليه الصلاة والسلام والتحية والرضوان، كانوا يتدينون بعبادة الأصنام، وكانوا يتقربون إلى الله تعالى بالتعظيم لها والسجود والاستسلام والبخورات، وكانوا يعتقدون أن ذلك قربة لهم إلى الله زلفى، والأصنام هي أجسام خرس، لا نطق لها ولا تمييز ولا حس ولا صورة ولا حركة، فأرسله لهم الله، ودلَّهم على ما هو أهدى وأقوم، وأولى مما كانوا فيه...

ثم اعلم أنا نبين هاهنا بدء عبادة الأصنام فنقول: بأن بدء عبادة الأمم للأصنام أولًا كان عبادة الكواكب، وبدء عبادة الكواكب كان عبادة الملائكة، وسبب عبادة الملائكة كان التوسل بهم إلى الله تعالى، وطلب القربة إليه.

وذلك أن الحكماء الأولين لما عرفوا بذكاء نفوسهم وصفاء أذهانهم أن للعالم صانعًا حكيمًا، وذلك لتأملهم عجائب مصنوعاته، وتفكرهم في غرائب مخلوقاته، واعتبارهم تصانيف أحوال مخترعاته، ولما تحققت في نفوسهم هويته، أقروا له عند ذلك بالوحدانية ووصفوه بالربوبية، وعلموا أن له ملائكة هم صفوته من خلقه، وخالص عباده من بريته: طلبوا عند ذلك إلى الله القربة، وتوسلوا إليه بهم، وطلبوا الزلفى لديه بالتعظيم لهم، كما يفعل أبناء الدنيا، ويطلبون القربة إلى ملوكهم بالتوسل إليهم بأقرب المختصين بهم، وكان من الناس من يتوسل إلى الملك بأقاربه وندمائه ووزرائه وكُتّابه وخواصّه وقوّاده، وبمن يمكنه بحسب ما يتأتى له، الأقرب فالأقرب والأدنى فالأدنى، كل ذلك طلبًا للقربة إليه والزلفى لديه»[2].

فهذه جملة صالحة من أقوال الصحابة والتابعين وقدر من كبار علماء التفسير وبعض الفلاسفة صرحوا فيها بأن الأصل في مشركي العرب أنهم كانوا يقرون بأن الله تعالى خالق الكون وأنه سبحانه متفرد بالرزق والتدبير.

---

(١) تهافت الفلاسفة (ص١٦٦).

(٢) رسائل إخوان الصفا (٣/ ٤٨٣)، ولكن إخوان الصفا قرروا أثناء كلامهم ذلك وبعده معاني باطلة، والمقصود من نقل كلامهم: بيان إقرارهم بحقيقة شرك العرب وغيرهم فقط، وليس تأييد كل ما يقولونه.

وقد تنوعت مقالات أولئك العلماء، فبعضهم ينسب ذلك إلى كل العرب وبعضهم ينسبه إلى أصناف منهم.

ومحصّل تلك المقالات: أن العرب لا زال فيهم من يقر بأن الله هو المتفرد بالخلق والتدبير، وأنهم اتخذوا الأصنام لتقربهم إلى الله تعالى لا لكونهم يعتقدون فيها الربوبية.

فذِكرُ هذا المعنى ليس مقتصرًا على طائفة معينة أو جيل معين من الأمة، وإنما هو قول شائع مستقر عند جماهير علماء الأمة.

ومع إقرار مشركي العرب بأصل الربوبية إلا أنهم لم يكونوا محققين له تمام التحقيق، وإنما انحرفوا في كثير من تفاصيله، فقد كان كثير منهم يعتقد أن الملائكة بنات الله، وأن عيسى ابن الله، وأن الله ثالثة ثلاثة، أو أن بعض الأصنام تؤثر في الكون وتدبيره، واعتقد كثير منهم أن الله أعطى الولاية الكونية لعدد من الأصنام والكواكب، وأنكر بعضهم عددًا من صفات الله أو شك فيها، وتجرأ كثير منهم على مقام الإلهية وتقوّلوا على الله تعالى وافتروا عليه أمورًا ما أنزل الله بها من سلطان.

بل ذكر بعض العلماء أن كثيرًا من مشركي العرب قد يعتقدون في بعض أصنامهم أنها تستقل بالخلق من دون الله، وفي بيان هذا المعنى يقول ابن تيمية بعد أن ذكر قول المجوسية والفلاسفة: «فإن هؤلاء يثبتون أمورًا محدثة بدون إحداث الله إياها، فهم مشركون في بعض الربوبية، وكثير من مشركي العرب وغيرهم قد يظن في آلهته شيئًا من نفع أو ضر، بدون أن يخلق الله ذلك»[1].

وقد أطلق بعض المعاصرين عبارات مفادها أن الأمم المشركة كلها كانت مؤمنة بتوحيد الربوبية إيمانًا مستقيمًا لا انحراف فيه، وممن ذكر ذلك الشيخ ابن باز، حيث يقول في بعض كلامه: «أما كونه سبحانه رب الجميع وخالق الخلق ورازقهم، وأنه كامل في ذاته وأسمائه وصفاته وأفعاله، وأنه لا

---

(١) شرح الأصفهانية (ص١٣٤)، ونقله ابن أبي العز في شرح الطحاوية مؤيدًا له (١/٣٨)، ومع أن ابن تيمية لم يقدم دليلًا على صحة نسبة ذلك الاعتقاد إلى كثير من كفار العرب، فلا بد من التنبيه على أمرين: الأول: أنه لم يجزم بذلك، وإنما استعمل أسلوب التردد، والثاني: أنه لم ينسبه إلى كل العرب وإنما إلى كثير منهم.

شبيه له، ولا ند له، ولا مثيل له، فهذا لم يقع فيه الخلاف بين الرسل والأمم، بل جميع المشركين من قريش وغيرهم مقرون به، وما وقع من إنكار فرعون وادعائه الربوبية فمكابرة، يعلم في نفسه أنه مبطل»[1].

ويقول الشيخ عبد العزيز الراجحي في بعض كلامه: «هذا التوحيد هو الذي وقعت فيه الخصومة بين الأنبياء والرسل في قديم الدهر وحديثه، الأنبياء والرسل إنما نازعهم وخاصمهم مخاصمة منهم في هذا التوحيد، بخلاف توحيد الربوبية، وتوحيد الأسماء والصفات فهما توحيدان فطريان قد أقر بهما جميع الخلق إلا من شذ، إلا بعض الطوائف التي شذت وانتكست فطرتها، وعميت بصيرتها، وإلا فجميع الخلائق يقرون بتوحيد الربوبية وتوحيد الأسماء والصفات، والنزاع والخصومة بين الأنبياء والرسل في هذا التوحيد، وهو توحيد الألوهية والعبادة»[2].

وهذا التقرير غير دقيق؛ لأن إطلاق القول بأن كل الأمم المشركة كانت مقرة بتوحيد الربوبية مخالف للحقائق التاريخية التي تنقل عن أمم اليونان والرومان والحضارة الهندية والمصرية، فهذه الأمم وقعت في أصناف مختلفة من شرك الربوبية، وأنكرت جملة كبيرة من الصفات الإلٰهية.

بل لا توجد أمة مشركة في الألوهية إلا ولديها انحراف وخلل في توحيد الربوبية، حتى كفار العرب ومشركي قريش كما سبق بيانه.

ولا بد أن نفرق بين الإقرار بوجود الله في حد ذاته وبين باقي معاني الربوبية الأخرى، فالإقرار بوجود الله وكونه الخالق للكون يكاد يكون شائعًا في الأمم المشركة، ولكن باقي معاني الربوبية ليست كذلك.

منزلة شرك العرب في الاستدلال على مفهوم العبادة:

لا شك أن تحرير حقيقة الشرك الذي وقع فيه العرب وأمم الأنبياء السابقين أمر مهم في تحرير مفهوم العبادة، ومستند قوي يُعدُّ من أهم الأصول

---

(١) مجموع فتاوى ومقالات متنوعة (٢/ ٧١).

(٢) الهداية الربانية في شرح الطحاوية (١/ ٣٢).

الموصلة إلى حقيقتها في الشريعة، فإنه لا خلاف في أن أولئك الأقوام وقعوا في الشرك، وأن الله تعالى حكم عليهم بالكفر، وأرسل إليهم الرسل لدعوتهم إلى عبادة الله وحده، فتحرير حالهم وما يعتقدونه في أصنامهم أصل قوي في إثبات مفهوم العبادة وتحريرها.

ومع ذلك، فإن الاستدلال على مفهوم العبادة ليس مقتصرًا على ذلك الأصل الجملي، وإنما هناك دلالات شرعية متعددة يمكن الاستدلال بها في تحرير المناط الشرعي المؤثر في مفهوم العبادة، فقد حكمت النصوص على أفعال مخصوصة وقعت منهم بأنها شرك، ولا يظهر أن فيها اعتقادًا للربوبية في المخلوق كما سيأتي بيانه إن شاء الله.

وهذا يدل على أن مشركي العرب وغيرهم من الأمم اجتمعت في حالهم مناطات موجبة للشرك مختلفة في أجناسها، فبعضها متعلق بمقام الربوبية وبعضها متعلق بمقام الإلٰهية والعبادة وبعضها متعلق بمقام الأسماء والصفات، فكونهم وقعوا في أفعال موجبة للشرك من جهة الربوبية لا يعني ألبتة أنهم لم يقعوا في أفعال موجبة للشرك من جهة العبادة وحدها، كما أن وقوعهم فيما يوجب الشرك من جهة العبادة لا يعني أيضًا سلامة معتقدهم من جهة الربوبية.

فالطريقة الصحيحة في الاستدلال بالنصوص الشرعية على مفهوم العبادة هو أن يفصل في الاستدلال بين تلك الأجناس المختلفة، فينظر في الدليل الشرعي المعين وما يقتضيه في كل فعل بخصوصه، وليس صحيحًا أن يُقتصر في الاستدلال على جملة حال المشركين من غير اعتبار لأفراد ما وقع منهم من أفعال موجبة للشرك، فإن هذا الاقتصار يُهدر عددًا من الدلالات الشرعية المعتبرة والمؤثرة في المسألة كما سيأتي بيانه.

فإذا دلَّ الدليل الشرعي المعين على أن فعلًا ما وقع من المشركين موجب للشرك في العبادة، فإنه يجب الأخذ بهذه الدلالة بعينها، ولو كان أولئك المشركون واقعين في أنواع أخرى من الشرك في الربوبية وغيره.

فكما أن النصوص حكمت على كفار العرب بالشرك بناء على بعض

أفعالهم المنحرفة في مقام الربوبية، فكذلك حكمت عليهم بالشرك بناء على بعض أفعالهم المنحرفة في مقام الإلٰهية والعبادة.

ومما يوضح ذلك أن الرجل المسلم قد يقع في الشرك بسبب اعتقاده أن الكواكب هي التي تنزل المطر وبسبب طلبه من المخلوق أن يغفر له ذنوبه وأن يعطيه المال والولد، فيكون واقعًا في الشرك بسبب عدد من الأفعال، والحكم عليه بالشرك بناء على مناط معين لا يعني أن المناطات الأخرى لا أثر لها في الحكم، وإذا تاب من بعضها لا يعني أن وصف الشرك قد زال عنه؛ لأنه ما زال متلبسًا بما يوجبه، فكذلك الحال في مشركي العرب، قد تلبسوا بأفعال متعددة في طبيعتها وأجناس مناطها، فالحكم عليهم بالشرك بناء على مناط ما لا يعني أن المناطات الأخرى لا أثر لها في الحكم.

فلا يصح أن تهدر تلك الدلالات المباشرة بقضايا العبادة بدعوى أن المشركين وقعوا في شرك الربوبية، فإن لازم هذا الصنيع إغلاق باب الاستدلال بالنصوص الشرعية الجزئية الواردة في أحوال أولئك المشركين المختلفة؛ لأنه سيقال: إنه يجب النظر إليها باعتبارها مرتبطة بالشرك في الربوبية.

وهذا قول مخالف لمسالك العلماء في الاستدلال بالأدلة التي جاءت في الأفعال الجزئية التي وقعت من المشركين، فتراهم يستدلون بها على حكم فقهي أو أخلاقي أو عقدي من غير أن يجعلوها مرتبطة بالشرك في الربوبية.

فالأصل الغالب الذي يقوم عليه الاستدلال في هذا البحث هو الانطلاق من النظر في كل فعل بخصوصه وكيف حكمت عليه الشريعة وتحرير المناط المؤثر في الحكم عليه بالشرك.

فنقوم برصد الأفعال الشركية التي وقع فيها المشركون، ثم ننظر في كل فعل وكيف حكمت عليه النصوص الشرعية، ونحدد المناط الذي اعتبرته في الحكم عليها، وقد يكون هذا المناط مؤثرًا في أفعال أخرى وقد يكون خاصًا بهذا الفعل.

والمتتبع للبحوث والمقالات التي كُتبت حول تحرير مفهوم العبادة

والشرك يجد أن ثمة أصلًا استدلاليًّا مشتركًا بين كل الأطراف في هذه القضية، وهو الاعتماد على جملة حال المشركين في تحديد مفهوم العبادة، فترى كل فريق يسعى إلى تحديد حال المشركين ويقصد إلى تثبيته ليستدل به على صحة قوله.

أما الذاهبون إلى أن مفهوم العبادة لا يشترط فيه اعتقاد معنى من معاني الربوبية، فقد اعتمد كثير منهم على أن كفار العرب لم يكونوا مشركين في الربوبية، وأن الله تعالى إنما كفَّرهم لأجل ما قام بهم من المناطات المتعلقة بالعبادة والألوهية، ومن أشهر من سلك هذا المسلك عبد الرحمٰن المعلمي، حيث يقول بعد أن ذكر أن الله حكى عن أمم الأنبياء تأليه غير الله وعبادته: «فطريقة البحث أن ننظر فيما كان هؤلاء الأقوام يعتقدون في تلك الأشياء، وما كانوا يعظمونها به، فإذا تبين لنا ذلك علمنا أن ذلك الاعتقاد والتعظيم هو التأليه والعبادة»[1].

ولا شك أن ما قصد إليه أمر مهم في مفهوم العبادة، ولكنه ليس المأخذ الوحيد ولا هو المسلك الأقوى في البلوغ إلى القول المدقق فيه؛ لأن فيه إهدارًا لعدد من الدلالات التفصيلية المتعلقة بالقضايا المباشرة في توحيد العبادة، ولأن الحكم على جملة الحال لا يعني عدم وجود أفعال جزئية موجبة للشرك بنفسها من غير ارتباطها بحكم غيرها، فكون الله تعالى يحكم على المشركين بالشرك بناء على جملة من الاعتقادات التي يعتقدونها في أصنامهم لا يعني أن بعض تلك الاعتقادات لا يوجب الشرك بمفرده، ولا أنه لا شرك إلا ما كان مرتبطًا بها جملة أو تفصيلًا.

ولأن حال كثير من أقوام الأنبياء لم تتبين بصورة مفصلة، فلم يذكر القرآن الكريم طبيعة كل ما كانوا يعتقدونه بتفصيل في معبوداتهم، وإنما يقتصر في الغالب على توضيح إجمالي فقط، وقد شعر المعلمي بذلك، فإنه حين طفق يبيِّن معتقدات الأمم المشركة أخذ يعتمد في كثر منها على الاحتمالات والظنون، ودخل في تفاصيل تاريخية ليس عليها برهان محقق، وصرح بأن

(١) رفع الاشتباه عن معنى الإله ـ ضمن آثار المعلمي ـ (١/ ٤٤١).

حال بعض الأمم المشركة مشكل[1].

وأما الذاهبون إلى تقييد مفهوم العبادة باعتقاد الربوبية أو أحد معانيها في المعبود، فإن الإشكال عندهم أعظم والغلط في صنيعهم أعمق وأجلى، وذلك أن أصل قولهم يرجع إلى الحصر الكلي؛ أي: أنهم ادعوا أن العبادة لا تكون عبادة إلا مع اعتقاد إحدى خصائص الربوبية في المعبود، وادعوا نتيجة لذلك أن الأفعال التي تصرف لغير الله لا تكون شركًا إلا باعتقاد الربوبية أو خصيصة من خصائصها أيضًا.

فحقيقة دعواهم تندرج ضمن القضايا المتضمنة للحصر الحكمي الذي يقتضي نفي التأثير عن كل المناطات وحصرها في مناط واحد فقط، وهذا النوع من الأحكام لا بد فيه من تقديم الأدلة الشرعية الدالة على هذا الحصر.

والاعتماد على تحرير حال الأمم المشركة وحال مشركي العرب لا ينفع في إثبات ذلك الحصر؛ بل الاستدلال به خطأ ظاهر، وذلك يتبين بالأمور التالية:

الأمر الأول: أن استدلالهم ذلك يتطلب ـ وجوبًا ـ إثبات أن مشركي العرب كانوا يعتقدون في أصنامهم أنها تتصف بصفات الربوبية استقلالًا عن الله تعالى أو تأثيرًا في قدرته واشتراكًا معه في تدبير الكون، فإثبات هذا القدر هو المعنى الذي يصحح قولهم، وكل ما استدلوا به من الأدلة لا يدل عليه بحال كما سيأتي بيانه في أثناء البحث.

وظاهر حال العرب يدل على نقيض دعواهم، فإن من المشهور عنهم أنه كانوا يقولون في تلبيتهم في الحج: «لبيك، لا شريك لك إلا شريكًا هو لك، تملكه وما ملك»[2]، وقد بيَّن معناه ابن إسحاق فقال: «يوحدون فيه بالتلبية، ثم يدخلون معه أصنامهم ويجعلون ملكها بيده، يقول الله ﷻ لمحمد ﷺ: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُم بِاللَّهِ إِلَّا وَهُم مُّشْرِكُونَ ﴿١٠٦﴾﴾ [يوسف:١٠٦]»[3].

---

(١) المرجع السابق (٣/ ٤٤٨ ـ ٤٤٩)، (٦/ ١٥٧).

(٢) أخرجه مسلم، رقم (٢٧٨٥).

(٣) السير والمغازي (ص١٢٠)، والسيرة النبوية، ابن هشام (١/ ٧٨)،

وكانت ثقيف تقول في تلبيتها: «لبيك اللَّهُمَّ لبيك. هذه ثقيف قد أتوك وخلفوا أوثانهم وعظموك، وأخلفوا المال وقد رجوك، عزاهم واللات في يديك، دانت لك الأصنام تعظيمًا إليك. قد أذعنت بسلمها إليك. فاغفر لها فطالما غفرت»[1].

وكانت تلبية بني أسد:

لبيك اللَّهُمَّ لبيك	ربنا أقبلت بنو أسد
أهل الوفاء والنوال والجلد	فينا الندى والذرى والعدد
والمال والبنون فينا والولد	الواحد القهار والرب الصمد
لا نعبد الأصنام حتى تجتهد لربها وتعتبد	لحجه لها الدما وحجها حتى ترد[2]

وذكر الله تعالى عنهم أنهم يستدلون بتقدير الله عليهم في تسويغ أفعالهم، كما قال تعالى: ﴿سَيَقُولُ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُوا۟ لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا وَلَا حَرَّمْنَا مِن شَىْءٍ ۚ كَذَٰلِكَ كَذَّبَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ حَتَّىٰ ذَاقُوا۟ بَأْسَنَا ۗ قُلْ هَلْ عِندَكُم مِّنْ عِلْمٍ فَتُخْرِجُوهُ لَنَآ ۖ إِن تَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَإِنْ أَنتُمْ إِلَّا تَخْرُصُونَ ﴿١٤٨﴾﴾ [الأنعام: ١٤٨].

فمن أراد أن يستدل على تلك الدعوى الحصرية الكلية فعليه أن يثبت من النصوص ما يدل على أن كل كفار العرب كانوا يعتقدون في أصنامهم أنها تتصف بالربوبية أو شيء منها إما على جهة الاستقلال أو التأثير في ربوبية الله تعالى.

الأمر الثاني: أنه لا يكفي أن يثبتوا أن اعتقاد الربوبية المستقلة أو شيئًا منها في الأصنام موجود عند مشركي العرب، وإنما لا بد أن يثبتوا أنهم مجمعون على ذلك، فالاعتماد على حال العرب في الاستدلال على تقييد مفهوم العبادة والشرك باعتقاد الربوبية يتطلب وجوبًا إثبات أن العرب جميعًا كانوا يعتقدون في أصنامهم ذلك الاعتقاد؛ لأن دليلهم قائم على أن الله تعالى لم يحكم على العرب جميعًا بالشرك في العبادة إلا لأنهم اعتقدوا في أصنامهم الربوبية المستقلة أو المشاركة لربوبية الله تعالى، فإذا لم يثبتوا ذلك ـ ولن يثبتوه ـ فدليلهم غير صالح للاستدلال به.

---

(١) الأزمنة وتلبية الجاهلية، قطرب (ص٣٩).

(٢) المرجع السابق (ص٤٠).

الأمر الثالث: أنه على التسليم بأن جميع مشركي العرب كانوا يعتقدون في أصنامهم أنها تتصف بالربوبية المستقلة أو المشاركة لله تعالى، فثبوت هذا القدر لا يكفي في تصحيح استدلالهم؛ لأنه لا يدل على حصر مناط الحكم بالشرك في جهة واحدة، فلا بد أن يثبتوا أن الله تعالى لم يحكم عليهم بالشرك إلا لأجل اعتقادهم هذا، فإن لم يثبتوا ذلك فقولهم باطل لا محالة.

فمن أراد أن يستدل على تقييد مفهوم العبادة باعتقاد معنى من معاني الربوبية وتقييد الشرك بذلك يجب عليه ألا يذكر إلا الأدلة التي تدل على ذلك التقييد، وأما الأدلة التي فيها الحكم على كفار العرب بالشرك لأجل أنهم اعتقدوا في أصنامهم أنها تتصف بالربوبية المستقلة أو المشاركة فغاية ما فيه أن ذلك الاعتقاد من موجبات الشرك، وليس فيها إثبات ذلك الحصر، فثمة فرق ظاهر بين القول بأنهم أشركوا لأجل أنهم اعتقدوا في أصنامهم النفع والضر الذاتي وبين القول بأن الشرك لا يكون إلا باعتقاد النفع والضر الذاتي.

الأمر الرابع: أنه على التسليم بأن الله تعالى لم يحكم على مشركي العرب بالشرك إلا لأجل أنهم اعتقدوا في أصنامهم أنها تتصف بالربوبية المستقلة أو المشاركة، فإن هذا القدر لا يكفي في تصحيح ذلك القول؛ لأن البحث ليس في تحديد مناط الحكم على كفار العرب فقط، وإنما هو في تحديد المناط المؤثر في الحكم الشرعي في كل الصور والأحوال والأزمان، فلا بد أن يثبتوا بأنه لا يوجد مناط آخر في حكم الشريعة موجب للشرك غير ما هو متحقق في حال كفار العرب.

فغاية ما في استدلالهم ـ على التسليم به ـ أن كفار العرب لم يحكم عليهم بالشرك إلا لأجل ذلك الاعتقاد، ولكن هذا لا يعني أن النصوص الشرعية لا تدل على وجود مناطات أخرى موجبة للشرك لم تكن موجودة عند مشركي العرب.

فثمة فرق كبير بين القول بأن كفار العرب لم يحكم عليهم بالشرك إلا لأجل أنهم اعتقدوا الربوبية في أصنامهم وبين القول بأن الحكم بالشرك لا يكون إلا لأجل اعتقاد الربوبية في الأصنام، ولا يصح المساواة بين القولين

إلا في حالة إثبات أنه لا يوجد شرك في العالم يخرج عن شرك العرب، وأن النصوص الشرعية تدل على أنه لا شرك إلا شرك العرب، وإثبات هذا دونه خرط القتاد.

فإن بيان الشريعة لمقاصدها في التوحيد والعبادة والشرك والكفر وغيرها من الأحكام لم يكن مقتصرًا على حال مناقشة كفار العرب وإلزامهم، وإنما جاء بيانها لتلك المقاصد في مواضع أخرى خارجة عن ذلك النطاق، فلا بد من اعتبارها ومراعاتها في تحديد مرادات الشريعة ومقاصدها.

ومن خلال هذه الأوجه ثبت أن المستدل بحال العرب على تقييد مفهوم العبادة والشرك باعتقاد الربوبية عليه أربع واجبات لا بد له من إثباتها، وهي:

الواجب الأول: أن مشركي العرب كانوا يعتقدون في أصنامهم أنها متصفة بالربوبية استقلالًا عن الله تعالى أو تأثيرًا في قدرته وإرادته.

الواجب الثاني: أن مشركي العرب كانوا مجمعين على ذلك الاعتقاد.

الواجب الثالث: أن الله تعالى لم يحكم عليهم بالشرك في العبادة إلا لأجل اعتقادهم ذلك.

الواجب الرابع: أن النصوص الشرعية تدل على أنه لا يوجد مناط موجب للشرك في العبادة إلا ذلك المناط المتحقق في شرك العرب.

فإن لم يثبتها جميعًا فقد سقط استدلاله، وإن بطل واحد من هذه الواجبات، بطل الاستدلال بحال العرب على تقييد مفهوم العبادة باعتقاد الربوبية.

فثبت بهذه الأوجه أن الاعتماد على تحرير حال مشركي العرب على جهة الحصر والإجمال لا يصلح أن يكون أصلًا معتمدًا في وجوب تقييد مفهومي العبادة والشرك باعتقاد الربوبية، وسيأتي في أثناء البحث مزيد تفصيل لهذه الأمور وتطبيقات متعددة لها.